

رد سعادة وزير العمل والشئون الاجتماعية

على سؤال العضو السيد فيصل فولاذ

بشأن خطط الوزارة لحل مشكلة البطالة

وإحلال العمالة الوطنية المدربة محل الوافدة

التاريخ : ٢٧ يناير ٢٠٠٣ م

صاحب السعادة / الدكتور فيصل بن رضي الموسوي المحترم  
رئيس مجلس الشورى  
مملكة البحرين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

انطلاقاً من الحاجة إلى توفير العمل الكريم لجميع أبناء المملكة بشروط عمل عادلة واستشعاراً للواجب والمسئولية تجاههم وحرصاً على متابعة مجلسنا الموقر هذا الشأن ،  
اسمحوا لي أن أوجه إلى سعادة وزير العمل والشئون الاجتماعية السؤال التالي ، راجياً  
التكرم بالحصول على إجابة وافيه عنه ، وهو :

توالت تصريحات المسؤولين بوزارة العمل والشئون الاجتماعية في شأن عزم  
الوزارة على حل مشكلة البطالة وإحلال العمالة الوطنية المدربة محل العمالة الوافدة  
وتوفير خطط وبرامج التدريب ، فأرجو إحاطتنا بخطط الوزارة في هذا الشأن .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والتقدير ،،،،



فيصل حسن فولاذ  
عضو مجلس الشورى

الجولم





٢٠٠٣/٧٠/١٠٠

٣ فبراير ٢٠٠٣

Date: ..... التاريخ :

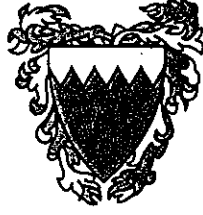
No.: ..... الرقم :

الفاضل السيد فيصل حسن فولاذ المحترم  
عضو مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد،

فيسرني أن أبعث لكم أطيب تحياتي وتمنياتي، وأن أشير إلى رسالتكم المؤرخة في ٢٧ يناير ٢٠٠٣، بشأن تصريحات المسؤولين بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في شأن عزم الوزارة على حل مشكلة البطالة وإحلال العمالة الوطنية المدربة محل العمالة الوافدة وتوفير خطط وبرامج التدريب.

ففي هذا الخصوص، أود إفادتكم بأنني قد وضعت قضية البطالة ومشكلة الباحثين عن عمل وبرامج تدريبهم في صدارة أولويات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وفي مقدمة اهتماماتها، منذ ان حظيت بالثقة الملكية السامية بتعييني وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في ١٠ نوفمبر ٢٠٠٢، فهذه الوزارة تعمل الآن كفريق عمل واحد ومن خلال شفافية كاملة، مواصليين التركيز المكثف لتوفير المزيد من فرص العمل وتشغيل العمالة الوطنية بأعلى نسبة ممكنة، فالاجتماعات مستمرة مع المسؤولين في الوزارات والجهات الحكومية الأخرى والمعنية بالأمر وغرفة تجارة وصناعة البحرين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من أجل اتخاذ الإجراءات المؤدية إلى تقليص أعداد العمالة الوافدة، كما ان الاجتماعات مستمرة أيضاً مع أصحاب وممثلي الشركات والمؤسسات في مختلف مجالات القطاع الخاص، للتعرف على الصعاب التي يواجهونها في مسيرة بحرنة الوظائف والوقوف على التخصصات التي يحتاجونها، لبلوغ أهدافنا التي ننشدها في هذا الشأن، حيث تبذل هذه الوزارة قصارى جهدها في هذه المرحلة؛ لتذليل الصعوبات التي تواجهها هذه الشركات والمؤسسات، وتطوير برامج تدريب الباحثين عن عمل، بما يساير الاحتياجات الفعلية والمستقبلية لهذه القطاعات، ونحن عازمون بكل إصرار على بلوغ نسبة بحرنة ١٠٠% في عدد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص، سواء الصناعية أو التجارية مع نهاية عام ٢٠٠٤.



وكما تعلمون، فإننا نعيش الآن عصراً لا تنفرد فيه الأجهزة الرسمية في الدول بهذه المسؤولية وحدها، وإنما أصبحت المسؤولية أمانة تشترك في تحملها مؤسسات القطاع الخاص إلى جانب الجهات الحكومية المختصة فالبطالة مسئولية مجتمعية ينبغي ان تتضافر من أجلها كل الجهود والإمكانات المتاحة لتحقيق طموحاتنا المنشودة نحو هذا الواجب الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإنني بصدد رفع مشروع متكامل لمواجهة البطالة والسيطرة عليها إلى مجلس الوزراء، وذلك في منتصف فبراير الحالي، وبطبيعة الحال، سيعرف المجلس الوطني قرارات مجلس الوزراء الموقر التي ستصدر في هذا الشأن.

هذه نبذة موجزة لأهم خطواتنا الحالية وطموحاتنا المستقبلية، آملاً أن تكون واقية لما هو مطلوب حالياً، داعياً الله أن يوفقنا لما فيه خير وطننا الحبيب وخدمة أبنائه الأوفياء.

شاكراً لكم حسمكم الوطني، واهتمامكم بالتواصل الإيجابي من أجل خدمة المواطنين، ورعاية مصالحهم.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،

أهـم

د. مجيد بن محسن العلوي  
وزير العمل والشؤون الاجتماعية